لسانيات القانون:
من اللغة المتخصصة إلى لسانيات التَّخصص[1]

كسينيا غالوسكينا	جامعة سيليسيا – بولونيا
ترجمة: د. محمد همام	جامعة ابن زهر أكادير/ المغرب m.houmam@uiz.ac.ma

تعريف: اللسانيات القانونية:

هو حقل معرفي حديث ما زال في طور التشكل والبحث عن الاستقلالية. تمتد جذور هذا العِلم (الحقل) في العلوم القانونية، كما في العلوم اللغوية (**اللسانية**)، وهو حقل تداخلي بامتياز (**interdisciplinaire**)؛ لأنه يغرف من القانون ومن اللسانيات. كما أنه يستثمر مجموعة من التخصصات اللسانية. وعليه يصعب تصنيف مبحث (اللسانيات القانونية) بشكل دقيق ضمن تخصصي القانون واللسانيات اللذين يستمد منهما أصوله ومرجعياته.

وقد ظهرت في بداية تشكل (**اللسانيات القانونية**) أبحاث (**مختلطة**) بين القانون واللسانيات، ثم ظهرت أهداف معاصرة لهذا المبحث الجديد.

وفي البداية فإننا سنعمل على التمييز بين لسانيات القانون واللسانيات القانونية، وبين لسانيات القانون واللغويات القانونية.

---

(1) Ksenia Galuskina, jurilinguistique: Du langage spécialisé vers la linguistique de spécialité, komanica Cracoviensia, Vol 11 pp 146–153.

(نشرت الدراسة بتاريخ 06 فبراير 2012) على موقع
www.wuj.pl/userFiles/File/Romanica202011/20-GalusKina-RC-2011.pdf

وسنعمل على تصنيف هذه التسميات والبحث عن العلاقات بينها. ثم سنقترح إجابة للسؤال التالي: ما موقع اللسانيات القانونية ضمن علوم اللُّغة؟ وهل اللسانيات القانونية فرع من اللسانيات العامة، أم من اللسانيات التطبيقية؟ أم هي حقل نصف مستقل، يتجاوز الحدود التقليدية للتخصصات اللسانية، لتصبح: لسانيات التخصُّص؟

أولا: من القانون إلى اللُّغة، من اللغة إلى القانون.

إنَّ الطريقةَ التي يستخدم بها القانون اللغةَ بالغةُ الأهمية لكل نظام/ أو فرع قانوني. وهذا سبب ارتباط مختلف قضايا اللغة جوهريا بالقانون؛ لأن طبيعة (لغة القانون)، هي من طبيعة القانون نفسه، وهي مشكلة المعنى وتفسيره.

فليست قضايا اللغة في القانون متساوية من حيث البحث في الفروع القانونية، ذات العلاقة مثل فلسفة القانون، والتي تسمى أيضا (نظرية القانون) أو (علم القانون)، وهو الفرع الأكثر اهتماماً بهذه الإشكالية. ويرجع سبب عدم اهتمام الفروع القانونية الأخرى بذلك، إلى وجود تيارات تدعي أن الإشكالية اللغوية في القانون هامشية وثانوية، أو تيارات تدعي أن هذه الإشكالية مهمة، لكنها مستقلة عن البحث القانوني، بالمقارنة مع مشاكل أخرى أساسية مرتبطة بفلسفة القانون. تدرس هذه التيارات القانون وتحلله باعتباره ظاهرة لغوية (أي النظر في القانون باعتباره لغة)، أو دراسة القانون باعتباره (عقداً للتواصل) (cf. Zirk-Sodowski 2000: 95 ets.).

وبدأت تتطور هذه التيارات مع بداية السبعينيات، وهي فترة هيمنت فيها علوم اللّغة على الدراسات الإنسانية والاجتماعية، ومن بينها الدراسات القانوني . (cf. Bolquet 2008 : 18) ففي فرنسا وكذا بولونيا، كان تفكير القانونيين في طبيعة اللغة القانونية وفي خصائصها قد أسس قاعدة تفكير عند اللسانيين في هذه المسألة.

إن الاعتبارات المتعلقة بلغة القانون الآتية من فلسفة القانون، تتميز بطعم التعميمات النظرية المطبقة في كل لغة قانونية، والموجَّهة إلى العلاقات الأساسية بين القانون واللغة.

لكـن لغة القانون ليسـت إلاَّ تطبيقـاً للغة طبيعية، أو لإثبـات،إن كان ممكنا، بعض الخصائص المشتركة في أية لغة طبيعية مستعملة في القانون. إن كل تفكير في لغة القانون لابـد وأن يمـر عبر مصفاة اللغة المعنية. وعليه، فبما أن كل نسـق قانوني هو نسـق دقيق وخـاص، فهـذا يعنـي أن أي تحليـل للغة القانـون ينبغـي أن يعكس هـذه الدقة وهذه الخصوصيـة بهـذا النسـق، أو لهذه الأنسـاق المعنية. لهذا السـبب يصعـب الحديث عن لسانيات القانون بشكل مجرد، وتجاهل الطابع المشخّص للنسق القانوني الذي ينتج فيه هذا التفكير اللساني(cf. Mattila 2006 : 6.).

وعليه، نسـتعمل هنا مصطلح (لسـانيات القانون)، ليس باعتباره اسما لتخصُّص، ولكن بمعناه العام بما فيه مختلف جوانب التحليل اللسـاني للقانون، والتفكير اللسـاني الذي يغذيه القانون. وقد تم وضع الحجر الأسـاس للسـانيات القانون في فرنسـا، في كتاب جماعي بخصائص قانونية سنة 1974، بعنوان (لغة القانون)، متبوعا بدراسة سنة 1975م، أنجزها قانوني ولسـاني ووسمها بالعنوان نفسه (Sourioux et Lerat 1975). ويبقـى الكتاب المؤسـس لهذا المبحث والأسـاس في هـذا التخصص هو (اللسـانيات القانونية)، لجرار كورنى[1]. وهو قانوني معتبر ولامع، وقد ظهر سـنة 1990م، وما زال أبـرز الكتب في المجـال[2]، بل ما زال هو الوقود الأسـاس، ومجمـوع عمليات التفكير الفرنـسي في (لسـانيات القانـون). وهـو كتـاب مرجعي في المـادة، وكذلـك في ابتكار مصطلـح (اللسـانيات القانونية)، الـذي ظل مرتبطا إلى اليوم بجـيرار كورني، وبكتابه التحفـة في التخصُّص. كما اسـتعمل هـذا المصطلح أول مرة من طرف فرانسـوا جيني **François Geiny** وهـو قانوني فرنسي صاحب شـهرة كبيرة، في كتابه: (**العلم والتقنية في القانون الخاص**)[3]، والذي شـمل محوراً معنونـا بالآتي: «**ملاحظات عامة: من أجل تطوير اللسانيات القانونية**» (Cornu 2005: 10).

ومـن أهـم أعمال القانونيـين في مجال لغة القانـون، التي لها صدى كبـير في التفكير

(1) نشتغل على ترجمته إلى اللغة العربية. (المترجم).

(2) آخر طبعة لكتاب (اللسانيات القانونية) لجيرار كورني ظهرت سنة 2005م.

(3) Science et technique en droit privé positive, volume III de 1921.

المعـاصر للسـانيين في لغـة القانـون واشـتهر: برونسـلاو روبلنيسـكي، Bronislaw Wroblewski، ووارثـو رؤيتـه للغة القانون، وهـم ينتمون إلى تيار الفلسـفة التحليلية للقانـون البولـوني، في كتابـه الذي صدر بعد وفاتـه، بعنوان: «اللغـة التشريعية واللغة القانونيـة»[1]. الـذي صـدر سـنة 1948، وقد عرض روبلنيسـكي في كتابـه التمييز بين **(اللغـة التشريعية)**، و**(اللغة القانونية)** أي اللغة التـي يتكلم بها القانونيون عن القانون (Pytel 2004: 101). وقد تمت إعادة صياغة هذا التمييز في علم القانون البولوني، من خـلال تطوير فـروع متعددة للّغـة القانونيـة (Wrolewski 1988:15). ولكن بقي من هذا التقسـيم فرعان رئيسـان من لغات القانون أكثر حيوية وأهمية، لاسيَّما في لسانيات القانون البولوني.

وظـل باحثون في لغات التخصص يعتقدون بوجود لغة قانونية واحدة، مع وجود خصائـص مميـزة للغات التخّصص، مع أنـه هناك أدلة كافية للدفـاع عن وجود لغات تخصـص متعددة في المسـائل القانونية. ويقتصر هذا التمييز بشـكل خـاص على الفكر البولـوني بخصوص لغة القانون؛ لأنه غير موجـود تقريبا، في الفكر المنبثق من التقاليد الفرنكفونية أو الأنجلوساكسونية.

واليـوم، يتطابـق التحليـل البولـوني لفـروع اللغـة القانونية المتعـددة مع فروع النّصـوص (الخطابـات) القانونيـة، ولا يتغـير إلا ما هـو وجهة نظـر أو المنتظر من البحـوث في الخصائـص المميـزة للغـات القانـون أو التحليل الوظيفـي للنُّصوص القانونية (Pytel 2004 : 101).

وفيما يتعلق بالعمل الذي يمكن اعتباره عملاً تأسيسـيا للسـانيات القانون في بولونيا، تجدر الإشارة إلى دراسة منبثقة من أعمال جيرزي بينكوس **Jerzy Pienkous** وهو قانوني ولسـاني ومترجم، ظهرت سنة 1999 تحت عنوان «**الأساس في لسانيات القانون: اللغة في القانـون والقانـون في اللُّغة**»[2]. ورغم ذلك فمن الـضروري التأكيد على أن هذا العمل لا

(1) Jezyk prawny I prawmiczy.

(2) Podstawy juryslingwistyki. Jezykiw, prawie, prawo wjezyku (le fondement de la jurilinguistique, la langue en droit, le droit en langue).

يتوفر على خصائص تأسيسية، ونطاق تأثيره محدود؛ ذلك أن الكتاب البولونيين في مادة لسانيات القانون يحيلون بشكل مباشر، على النصوص الفرنسية والإنجليزية. كما نريد إثارة الانتباه إلى قارئ الكتاب بناء على عنوانه، بناء على أنه روماني الأصل؛ فقد استفاد بشكل واسع في دراسته من المنشورات باللغة الفرنسية، وخاصة من مجهود جيرار كورني. ولكنه عندما أراد تسمية هذا الحقل في البولونية، اختار مصطلح الكيبك، أي: لسانيات القانون **Jryslingwistyka**، من مصطلح Jurilinguistique، مع أن المصطلح المرجعي في الدراسات الفرنسية هو دائما (اللسانيات القانونية)، **la linguistique juridique**، ومقابله في المعجم البولوني هو **linguistyka parawniza**، وهو مستعمل أيضاً، لكنه غير مألوف مقارنة بـ **Juryslingwistyka**. ويحتمل أن هذا الاختيار المصطلحي قد ارتبط بالترجمة القانونية وفق منظور ر.ج بينكوس (cp. Piénkos 1999: 6, Matilla 2006: 9)، فالعنوان الفرعي لكتابه يمكن أن يفسر بطريقة مزدوجة؛ فهو قد يشير إلى حقل البحوث في لسانيات القانون، وهو واسع ومتداخل التخصصات، أو الإحالة إلى التقاليد الأنجلوسكسونية في تحليل الجوانب اللسانية في القانون، والذي اتخذ لهذا الحقل التخصصي اسم (اللغة والقانون) **Language and law**.

ففي التقاليد الأنجلوسكسونية تمتد جذور حقل الدراسات الذي يغطيه مصطلح (اللغة والقانون) **Language and law** في الوقت نفسه في علم القانون وفي اللسانيات التطبيقية (**linguistique appliquée**). ويؤرخ لميلاد هذا التخصص على صعيد الدراسات القانونية في سنوات الثمانينيات (cf, Schane 2006 : 1). وقد ارتبط بفتح التفكير القانوني في اتجاه العلوم الإنسانية الأخرى، مثل العلوم السياسية، (**law and politics**)، القانون والسياسة، والاقتصاد (**law and economics**)، القانون والاقتصاد، والسوسيولوجيا (Law and sociology)، القانون والسوسيولوجيا، والأدب (**law and litterature**). القانون والأدب، وأخيراً علوم اللغة (**law and language**)، وبالموازاة مع هذا، بدأت اللسانيات تهتم بالقانون. وعند حديثنا عن اللسانيات التطبيقية، فإننا نفكر في المعنى الواسع للمصطلح، وليس اختزاله في إشكاليات اكتساب اللغة وتعليمها، ولكن نفهم اللسانيات التطبيقية باعتبارها علما يدرس اللغة

في وضعية معينة، أو يدرس التطبيقات الاجتماعية للُّغة (cf. Davies 2008 : 41). وما دامت الأنساق الأنجلوسكسونية أكثر ميلاً إلى ما هو تطبيقي، من الأنساق الأوروبية، من بداية تشكل هذا التّخصص، فإن المشاكل الأساسية تنبني على التطبيقات الاجتماعية للغـة القانون،أي على: اللغة القانونية أثناء الاسـتعمال (**legal language in action**)، لشرح تعبير (**law in action**) القانون أثناء الاستعمال.

لقـد قـادت وجهـة النظر السـائدة في اللسـانيات التطبيقيـة داخل حقل لسـانيات القانـون، ودور الشـهود الخـبراء في اللسـانيات داخـل المحاكـم، وخاصـة المحاكـم الأمريكية، إلى تأسـيس فرع مهم في اللسـانيات التطبيقية ذي أصول أنجلوسكسـونية هو: (**اللسانيات القضائية**)، (**forensic linguistics**) (Coulthara 2010 : 15).

وبنـاء عـلى هـذه الأصول، فـإن مجـال (اللسـانيات القضائيـة) يركز عـلى أهداف الشـهود الخبراء في اللسـانيات؛ من الذين تسـتدعيهم المحاكم التي تنتمي إلى الأنساق الأنجلسكسـونية خاصة الأمريكية. فقد كانوا يستدعون في البداية في القضايا الجنائية، واليوم يستدعون في جميع أنواع القضايا التي لها علاقة بطلب الخبرة اللسانية.

وفي المعنى الضيق لمصطلح (اللسـانيات القضائيـة) (**forensic linguistics**)، فإنه يعنـي التحليل اللسـاني المطبـق للأدِلَّة، مثل: تحديـد هوية كاتب نص مجـرَّم، أو تحليل سـجلات ذات طبيعـة إجرامية، أو تصنيـف وقائع محددة مثل حـالات القذف. فهذه مجالات للبحث يشملها تعبير (اللغة والقانون)، (**language and law**).

ويسـتدعى اللسـانيون أيضـاً في التقاليـد الأوروبيـة مـن طـرف القضـاة لـلإدلاء بشـهاداتهم، ولكن ذلك لا يحـدث إلاَّ نادراً بالمقارنة مع الولايـات المتحدة الأمريكية. وعليه فإن أغلب جوانب التحليل اللسـاني التي يمكن أن تساعد على تأسيس أدِلَّة، أو تحديد هوية كاتب في وضعية إجرام، هي جزء من مجال التحليل الجنائي[1].

وعرفـت أوروبـا اللغويـات القانونيـة (La linguistique légale)، وهـي المقابـل المصطلحي في الفرنسـية للسـانيات القضائية (**fornesic linguistics**)، أو (**علم اللغة**

(1) ويشمل: مصطلح الشرطة القضائية، والشرطة التقنية والعلمية، والطب الشرعي.

القضائي)[1]، باعتبارها تخصصا لسانيا غائبًا تقريبًا. فقد تم تلقي أولى مقالات هذا التخصُّص الجديد بالفرنسية عندما ظهرت دراسات في الموضوع سنة 2010، في العدد الخاص لمجلة (اللغة والمجتمع)، (**langage et société**) [2].

ثانيا: أصول لسانيات القانون.

إن البدايات الأولى للسانيات القانونية، كما تم عرضها في القسم الأول، تتميز بمميزات أفق نسق القانون الخاص، من حيث أحادية القانون، وأحادية اللغة، في الأصل. وعلى هذا الأساس تمثل وجهة نظر الأبحاث الكندية مصدراً كبيراً، نشأ في خضم تطوير التفكير في لغة القانون، في سياق ثنائي اللغة، وثنائي القانون. أضف إلى ذلك أن نقطة انطلاق هذا العمل التفكيري في لغة القانون أكثر ارتباطا باللسانيات منه بالقانون؛ إنها مواجهة حاسمة بين لغتين في الممارسة العملية اليومية للمترجمين القانونيين ولمحرري النصوص القانونية ثنائية اللغة في الكيبك، مواجهة مرتبطة أيضاً، بالنموذج المعرفي الجديد في هذه المجالات؛ أي: نقل روح النصوص القانونية وليس فقط رسالتها، وهو ما يشكل أصل لسانيات القانون (cf. Gémar 2001 : 392).

لقد ظهر مصطلح (لسانيات القانون) (**Jurilinguistqiue**) في السبعينيات من القرن الماضي، ومنذ ظهوره وهو يستمد مرجعيته فيما بعد، ممَّا يسميه جيرار سناو (Gérard Snow 2003–2004: 213) بـ (لسانيات القانون المطبقة) (**La jurilinguistique appliquée**)، أي من الترجمة القانونية، ومن تحرير النصوص التشريعية؛ وخاصة النصوص أحادية اللغة والنصوص متعددة اللغات. وبفضل مساهمات باحثي الكيبك، في تأسيس لسانيات القانون وفي

(1) انظر كتاب:

Frorensic Linguistics Introduction to langage, crime and the law, By John Olsson, the contunum international publishing Group, London, 2004.

وترجمه إلى العربية: محمد بن ناصر الحفياني بعنوان: علم اللغة القضائي، مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، منشورات جامعة الملك سعود، 1429 هـ/ 2008م. في (447 صفحة) (المترجم).

(2) Langage et société, 2010 /02 (n°132), Linguistique légale et demande sociale : les linguistiques au tribunal. Edition de la Maison des sciences de l'homme (المترجم).

تطويرها، أصبحت الترجمة، ودراسات الترجمة القانونية، حقول دراسات مشهورة، تحررت على شكل تخصصات مستقلة بذاتها، أو نصف مستقلة. وفي الوقت نفسه، أصبح للسانيات القانون المطبقة تلقٍ واسعٌ في أوروبا لَاسيَّما في الدول الفرنكفونية، كما أصبحت مفتوحة على قضايا في القانون وفي اللغة، اتباعا للمسارات التي رسمها الباحثون الأنجلوسكسونيون.

ومنذ هذه التأسيسات التأصيلية للسانيات القانون في الكيبك، وهي تعبير فرنسي، بقي اسمها مميِّزاً للتفكير في مادة لسانيات القانون بالفرنسية في الكيبك. ويظهر في فرنسا أن المصطلح الأكثر شهرة وتداولاً هو (اللسانيات القانونية) (**linguistique juridique**). ويذهب بعض الباحثين إلى القول بأن المصطلحين متعادلان ومتكافئان ويساعدان على تسمية تخصص واحد (Cacciaguidi-Fahy 2008 : 311), (cf. snow 2003-2004 : 212).

وتحدث جيرار كورني، في الطبعة الأخيرة من كتابه، عن اختياره مصطلح (اللسانيات القانونية) (**linguistique juridique**) باعتباره تفضيلاً ذوقيا[1]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ثبات حقل الاهتمام للسانيات القانون وسعته، والذي يشمل اليوم مختلف الجوانب القانونية لقانون اللّغة، فإننا نعترف بتداول المصطلحين باعتبارهما مُترادفين.

ويبقى المصطلح الإنجليزي (لسانيات القانون) (**Jurilinguistics**)، الذي اخترعه الباحثون في كيبك، وفضلوه رفقة أتباعهم في أوروبا[2]، هامشياً، ولكن التعبير الإنجليزي (اللغويات القانونية) (**legal linguistics**)، وهو غير مستخدم في التقاليد الأنجلوسكسونية، هو مشهور إلى حد ما عند الباحثين الأوربيين الذين يكتبون باللغة الإنجليزية، ويتواجد بشكل مشترك مع التعبير (اللغة والقانون)، (**language and law**) (cf: Mattila 2006, Galdia 200).

ويستعمل المصطلحان أيضاً في بولونيا باعتبارهما معادلين إنجليزيين للمصطلح البولوني: (**Juryslingwistyka**) .

(1) linguistique juridique, 2005 : 11.

(2) cf. l'ouvrage collectif jurilinguistique.

وقد ابتكر الباحثون في مختبر (اللغة التشريعية) (**lingua legis**)، (**ورشة اللغة التشريعية**) (**Paracownia legilingwistyki**)، في جامعة آدم ميكوتيس (**Adam Mickiewicz**)، في بوزنان (**Poznan**)، ابتكروا مصطلح (اللغويات التشريعية) (**legilinguistics**)، (**بالبولونية Legilingwistyka**)، ويبقى مقابله في الفرنسية دائماً هو (لسانيات القانون) و (اللسانيات القانونية) (**La jurilinguistique, la linguistique juridique**) بسبب استحالة بناء مقابل معجمي مع لاحقة (**Légi**) بالفرنسية، وهو من صفة ونعت (**Légal**) ويعني: له علاقة بالقانون. إضافة إلى أنه، في الفرنسية، يتم استعمال تعبير (اللسانيات التشريعية) (**linguistique légale**) باعتبارها مقابلاً مصطلحيا للسانيات القضائية (**forensic linguistics**) في الإنجليزية، و (**jezykoznawastwo**)، أي (اللسانيات القضائية) في البولونية.

ثالثا: تعريف لسانيات القانون.

لا يوجد ضمن أسماء الفروع العلمية لا اسم (اللسانيات القانونية)، ولا اسم (لسانيات القانون)، باعتبارها فروعاً علمية ومستقلة(cf. Cornu 2005 : 1) . ولكن الإجابة عن سؤال: هل هذا التخَّصص المذكور ينتمي إلى (اللسانيات العامة)، أو إلى (اللسانيات المطبَّقة)، أو إلى تخصص نصف مستقل؟ فإنها مهمة ليست سهلة.

وعليه وجب التنبيه في البداية، إلى أن (لسانيات القانون) (**Jurilinguistique**) تعتبر مجالاً للسانيات العامة؛ لأن القانون يتضمَّن عناصر لسانية أساسية؛ يمكن أن تجلب حلولاً مهمة، وأن تقدم توضيحات أساسية بالنسبة لمشاكل اللسانيات العامة؛ مثلا: على مستوى الحقل الدلالي، وبالنسبة للتفكير في المعنى وفي الدلالة، والعلاقات المعجمية بين الكلمات، وظاهرة الغموض، والدَّلالة السياقية، وإشكاليات أخرى.cf) (charnock 2008: 41,55. إن الفكرة المركزية للسانيات القانون تشكل تلك المتعلقة باللغة القانونية؛ أي (لغة القانون). وعليه يتم تعريف هذا التخصص، في الغالب، انطلاقا من هذه الفكرة المركزية، وهو ما يمكن ملاحظته في التعريفين التاليين:

فسناو (Snow 2003–2004: 212)، يعرف لسانيات القانون كالآتي: هي: «الدراسة

العلميـة للغة القانون»، بينما يعرِّفها جيمار) 1982(135 :بالآتي: «الدراسـة اللسـانية للغة القانون، في مختلف جوانبه، وفي تمظهراته المتنوعة «.وهكذا، يمكن وصف اللغة القانونية، ضمـن التخصصات اللسـانية التقليديـة، وفي إطار تطبيـق مناهجها. وبرغـم ذلك، فإن (لسـانيات القانون) (**Jurilinguistique**) تشـكل في المقام الأول تطبيق اللسـانيات، أو المعرفة اللسـانية، أو المعالجة اللسـانية، أو التحليل اللسـاني، أو حتى «الهندسة اللسانية «(Lerat 2005 : 70)، للغة القانونية، من خلال تصور الحقل المعرفي الواسع لهذا التخصص، في علاقتـه بالمشـاكل القانونية، وبالمعـارف القانونيـة : cf. Charnork 2008, lerat 2005 (70). وقد تم ترسـيخ (لسـانيات القانون) ضمن مجالات اللسـانيات المطبقة في التقاليد الأنجلوساكسونية (cf. Davies 2008 : 102).

وبرغـم ذلك، فإن قضايا لسـانيات القانـون، وخاصة المتعلقـة بالجوانب القانونية للأقليات اللسـانية واللغوية، تتجاوز إطار اللسـانيات المطبقة. لذلك يبدو لنا تأسيس اختيارنا، من أجل النظر في لسـانيات القانون، باعتبارها تخصصا مسـتقلا، أو متداخل الاختصاصـات، أو متعـدد الأبعاد، النظـر إليها باعتبارها لسـانيات تخصص حقيقية، يكـون محورها القانـون، في كل مراحل حضوره في حياة المتخصصين في القانون، وكذا السـلطات العموميـة، وكـذا المواطنـين. إن انتشـار القانـون في الحياة اليوميـة، وتنوع الأنشـطة اللغوية المرتبطة بحضور القانون وانتشاره في كل مكان، هي القضايا الرئيسة للتَّخصـص، وفي مفـترق الطرق هذا بين القانون واللغة، فـإن القانون يمكن أن يعطي الكثير للسـانيات، كما أن اللسـانيات بدورها يمكن أن تعطيـه الكثير (Cacciaguidi– Fahy 2008 : 316)، إلى النقطـة التـي يصعـب فيهـا فصل المكون اللسـاني عن المكون القانوني، وكذا التمييز اللسـاني عن القانوني. إن مثل هذه الرؤية تسـاعد على قبول هذا الحقـل المعرفي للسـانيات القانون في أبعاده الواسـعة؛ حقل يأوي تحت سـقف واحد، جميع الأبحاث والدراسات في علاقة اللغة بالقانون.

رابعا: أهداف الأبحاث في لسانيات القانون.

إذن: ماذا يعني هذا الحقل المعرفي الواسـع الخاص بلسـانيات القانون؟ يتمحور في

المقـام الأول، حـول محورين اثنين: اللغـة في علاقتها بالقانون، واللغـات والقوانين في علاقاتهـا، وفي مختلف صورها. ولكن يبقى صعبا أن ننسـب، بشـكل حصري، إلى أي مـن المحورين مجموع المشـاكل والقضايا التي تهتم بها لسـانيات القانـون؛ فمثلا، نجد أن المصطلحيـة القانونية؛ أي: (علم المصطلح القانوني)، ينتسـب في البداية إلى المحور الأول، في حالة اللغة الواحدة، وإلى المحور الثاني في حالة ثنائية اللغة، أو تعدد اللغات.

ونقول الشيء نفسه، بالنسبة للغويات القانونية (**La linguistique légale**) والتي تقوم بوظائف مسـاعدة للسـلطات القانونية، وللسـلطات العمومية في سـياق واسـع جدا، للنسـق القانوني المعني، ولا يمكن نسـبتها حصريا إلى المحور الأول، إذا اعترفنا بأن المترجمين والمترجمين الفوريين يشـكلون فئة من اللسانيين الأكثر استدعاء من طرف المحاكم والهيئات القضائية باعتبارهم شهوداً وخبراء.

وتبقى الإشـارة ضرورية إلى الإشكاليات المطروحة من لدن الباحثين في الموضوع، لرسـم حدود الحقل المعرفي للسانيات القانون، وهذا ما يتطلب تحليل مضامين الكتب الجماعية الأحدث في لسـانيات القانون(في الفرنسـية cf: Gémar, Kasirer 2005) (في الإنجليزيـة cf :Solan, Tiersma à paraître). وهـو ما يسـاعدنا عـلى اقتراح نوع من ترتيب موضوعات البحوث في لسانيات القانون، على الشكل التالي:

1 – إشكالية اللغة القانونية؛ وفيها:

– تعريف اللغة القانونية وتوصيفها، ونماذجها.

– مقارنة اللغات القانونية.

– المصطلحية القانونية (علم المصطلح القانوني).

– الصناعة المعجمية القانونية (**Lexico graphie juridique**).

– التَّحليل، وتفسير، وشرح، وفهم النُّصوص القانونية.

– تبسيط اللُّغة القانونية.

– مساهمة القانون في تطوير اللُّغة، من خلال:

التوطين المصطلحي (**Acclimatation terminologique**)

تأنيث لغة القانون (cf. Cacciaguidi-Fahy, 2008 : 315 et s).

2 – إشكاليات التعدد اللغوي القانوني وقضايا الترجمة القانونية.

3 – التمييز بين إشكالية لسانيات القانون وبين إشكاليات الحقوق اللغوية المعتبرة ضمن سياق حقوق الإنسان، وكذا حقوق الأقليات اللُّغوية، وكذا السياسة اللغوية.

4 – انتساب اللغويات القانونية إلى لسانيات القانون في معناها الواسع، إذ يتعلق الأمر إذن، بإشكالية علاقة اللغة بالقانون الجنائي، وبالسلطات القضائية، وتضم من بين أمور كثيرة، موضوعات تحديد هوية كاتب نص ذي طبيعة إجرامية، أو في سياق انتحال أو سرقة علمية، أو تحديد مواضيع شفوية، أو تحليل تسجيلات صوتية، أو تقارير في خضم مساطر قانونية أمام القضاء، مثل: التسجيلات المجرَّمة، أو تقارير خاصة بشهادة الشهود، أو تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالخطاب القضائي، والجوانب اللسانية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

خاتمة:

تساعدنا الملاحظات التي قدمناها على استنتاج أن لسانيات القانون هي تخصص يغرف من مصادر كثيرة، ويغطي موضوعات متنوعة، ويطبق مقاربات منهجية مختلفة. ولكن حقل القانون هو الذي يحدد الإطار الأساس للسانيات القانون(cf. Gémar 2005 : 12). وهو الذي يوحد هذه التشكيلة التي لا نهاية لها. لذلك نقترح اعتبار لسانيات القانون نوعاً من لسانيات التخصُّص، ونمتنع عن إدراجها ضمن التخصصات اللسانية المعروفة، مع أخذ بعين الاعتبار النقط المشتركة الموجودة بين المجالين: القانوني واللساني.

بيبليوغرافيا

- BOCQUET Claude, 2008, La traduction juridique. Fondement et méthode, Bruxelles : De Boeck. CACCIAGUIDI-FAHY Sophie, 2008, Quelques réflexions sur la linguistique juridique ou la jurilinguistique, Revue internationale de sémiotique juridique, no 21, 311-317.

- CHARNOCK Ross, 2008, Les mots du droit, (in :) Les langues de spécialité en question : perspectives d'étude et applications, Dardo De Vecchi, Claire Martinot (éds.), 41–56, disponible sur:

http://www.initerm.net/public/langues%20de%20sp%C3%A9cialit%C3%A9/Les_langues de_sp_cialit__en_question.pdf (20.01.2011)

- CORNU Gérard, 2005, Linguistique juridique, Paris : Montchrestien.

- COULTHARD Malcolm, 2010, Forensic Linguistics : the application of language description in legal contexts, Langage et société, n o 132, 15–33.

- DAVIES Alan, 2008, An Introduction to Applied Linguistics. From Practice to Theory, Edinburgh : Edinburgh University Press.

- GALDIA Marcus, 2009, Legal Linguistics, Frankfurt : Peter Lang. GÉMAR Jean-Claude, 1982, Fonctions de la traduction juridique en milieu bilingue et langage du droit au Canada, (in :) Langage du droit et traduction. Essais de jurilinguistique , JeanClaude Gémar (éd.), Montréal : Conseil de la langue française.

- GÉMAR Jean-Claude, 2001, À propos de jurilinguistique et de traduction juridique, New Approach to Legal Translation , Revue générale du droit, n o 31, 391–404. GÉMAR Jean-Claude, 2005, Langage du droit et (juri)linguistique. États et fonctionts de la jurilinguistique, (in :) Jurilinguistique : entre langues et droits , Bruxelles : Bruylant.

- GÉMAR Jean-Claude, KASIRER Nicholas (éds.), 2005, Jurilinguistique : entre langues et droits , Bruxelles : Bruylant.

- ISANI Shaeda, LAVAULT-OLLEON Elisabeth, 2009, À la confluence des langues, des cultures et du droit : jurilinguistique et traduction, Revue internationale de sémiotique juridique, n o 22, 451–458.

- LERAT Pierre, 2005, Les langues spécialiées, Paris : PUF.

- MATTILA Heikki E.S., 2006, Comparative Legal Linguistics, Aldershot : Ashgate.

- PIEŃKOS Jerzy, 1999, Podstawy juryslingwistyki. Język w prawie – Prawo w języku, Warszawa : Muza SA.

- PYTEL Waldemar A., 2004, Słownictwo fachowe jako identyfikator LSP, (in :) Języki specjalistyczne 4. Leksykografia terminologiczna – teoria i praktyka, Jan Lewandowski (red.), Warszawa : Wyd. UW.

- SCHANE Sanford A., 2006, Language and the Law, London : Continuum.

- SNOW Gérard, 2003–2004, L'indispensable recherche jurilinguistique et ce qu'elle permet d'apprendre du droit, Revue de la common law en français, n o 5, 211–219.

- SOLAN Lawrence, TIERSMA Peter, à paraître, The Oxford Handbook of Language and Law.

- SOURIOUX Jean-Louis, LERAT Pierre, 1975, Le langage du droit , Paris : PUF.

- WRÓBLEWSKI Jerzy, 1988, Les langages juridiques : une typologie, Droit et Société, n o 8, 15–30.

- ZIRK-SADOWSKI Marek, 2000, Wprowadzenie do filozofii prawa, Kraków : Zakamycze.